نعمان جمعه
مرشح الوفد
معايا يا شعب.. نغير مصر بجد

من برنامج حزب الوفد

- التركيز على صحة الطفل وبنائه عقلياً وجسدياً وفكرياً والاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال فترات الاجازة الصيفية من المدارس.
- للمرأة الحق الكامل في ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخابات والترشيح إلى تولي المناصب الادارية المختلفة وكفالة حقها في التعليم تماماً مثل الرجل.

لا تستطيع إتمام زواجها لعجزي عن ... برفع الأجرة بدون أي سبب. ... حوالي ١٢ جنيهاً، ويؤكد حسين

تصريفها لا تكفي احتياجات اليوم، وتتفاقم مشكلة المياه مع معاناة أهل المدينة من القاذورات والقمامة التي تملأ الشوارع، ويقول أحد السكان: كانت هناك صناديق كثيرة لكن المسئولين رفعوها من الشوارع ولا نعلم أين ذهبوا بها، وبالتالي يضطر السكان لإلقاء القمامة خلف العمارات وفي الشوارع، فتبدو المدينة كأنها كومة هائلة من القمامة تتخللها العمارات، وبالطبع كانت الشكوى من الذباب والناموس والحشرات الزاحفة نتيجة منطقية لهذا المشهد المزعج، وذكر أحد المواطنين ويدعى محمد حسين بائع عرقسوس أن الثعابين والفئران تهاجمنا في البيوت بسبب تلال القمامة ومياه الصرف التي تملأ الشوارع، كذلك لا توجد عربات تأتي لرش الشوارع وترحمنا من هجمات

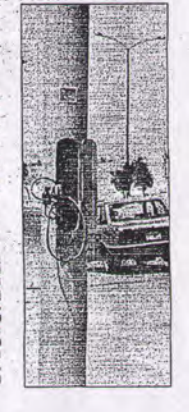

وصالة وحمام ومطبخ، واقتنع السكان بأن هذه هي الشقق التي تم تخصيصها لهم ووقعوا في سجلات المحافظة أنهم حصلوا على شقق كاملة!! ولما استمر هذا الوضع لسنوات قام السكان بتقسيم الشقق بحوائط فاصلة وأصبحت مشكلة المطبخ والحمام تواجههم، لذلك قام عدد كبير منهم بإنشاء مطبخ وحمام في المساقط والمناور، ومنهم من أغلق البلكونة وحولها إلى مطبخ، ونتيجة لتلف مواسير الصرف في شقق الأدوار العليا تتسرب مياه الصرف من الأسقف لتسقط فوق رؤوسنا وفوق أطعمتنا مما يهددنا وأسرنا بأخطر الأمراض.

وتضيف: بالإضافة لمشكلة المواصلات والمياه المقطوعة دائماً هناك مشكلة القمامة والمقلب الكبير الموجود بجوار مساكن الصعيد والذي قال المسئولون إنه سيتم تحويله إلى سوق كبير ولكنه لم ينفذ حتى اليوم وتركوا القمامة كما هي تهددنا وتهدد أبناءنا.

رغيف العيش

وتزداد معاناة سكان مدينة السلام مع الخبز فكما تؤكد سعدية محمد محمود فالمدينة لا يوجد بها سوى فرن واحد يبيع العيش المدعم، ورغم أن له عدة منافذ بيع إلا أن هذه المنافذ مزدحمة دائماً وبعيدة جداً عن بعضها حتى أننا نضطر لركوب المواصلات للوصول إليها وغالباً لا نجد فيها الخبز ونضطر للانتظار بالساعات للحصول على ٥ أو ١٠ أرغفة.

ظلام دائم

مشكلة أخرى تتحدث عنها ليلى محمود من شباب مساكن اب ب س، قالت: المشكلة الأكبر أن المدينة تتحول إلى ظلام وجحيم بمجرد غروب الشمس، فأعمدة الإنارة لا تعمل، رغم أنها موجودة وبها مصابيح، شكونا إلى مسئولي الكهرباء، فقالوا إنها مسئولية الحي أما المسئولون في الحي، فأكدوا أن أعمدة الإنارة مشكلة نقص الكهرباء، وهكذا تاهت المسئولية بين الحي والكهرباء وبقي الحال كما هو عليه، ونتيجة الظلام نضطر إلى التزام مساكننا ولانستطيع النزول إلى الشارع، ونخاف على

الشركات القابضة ليست حـــلاً.. وتقرير برلماني يؤكد:

إهدار ٣٠ مليار جنيـــه في المدن الجديدة

اتهم تقرير برلماني أصدرته لجنة الإسكان بمجلس الشعب وزارة الاسكان بإصدار ٣٠ مليار جنيه في المدن الجديدة التي لم تتجاوز نسبة الاشغال فيها ١٨٪، بل أن بعضها لا تزيد نسبة الاشغال فيه على ١٪ فقط!! وذكر التقرير أن هذه المدن لم تؤد الغرض منها في جذب السكان وحل أزمة الإسكان إنما أصبحت مدناً طاردة لا يقبل عليها أحد بسبب نقص الخدمات وارتفاع أسعار الشقق وأقساطها وارتفاع تكاليف الحياة بها.

كذلك أجمع الخبراء أن هناك عدة عوامل اجتمعت مع بعضها وأدت إلى عدم قيام هذه المدن بدورها في حل الأزمة، حتى حينما فكرت الحكومة في وضع حل لمشاكل هذه المدن وقررت تحويلها لشركات قابضة فإن هذا الحل لم يلق قبولاً من الخبراء الذين أكدوا أن هذه الفكرة ستزيد من مشكلات المدن الجديدة وتعقيدها أكثر.

كشف التقرير الذي أصدرته لجنة الإسكان بمجلس الشعب أن هناك عدة مشكلات تواجه المدن الجديدة مما أدى إلى عدم إقبال السكان عليها مما يعني إهدار حوالي ٣٠ مليار جنيه هي قيمة الاستثمارات المدفوعة في هذه المدن، وأكد التقرير أن الوزارة لم تتبع التخطيط السليم عند إنشاء هذه المدن ولم تراع توفير المناخ المناسب لجذب السكان إليها وذلك بتوفير وسائل نقل رخيصة وسهلة تربط هذه المدن بالقاهرة، فضلاً عن المغالاة في أسعار الشقق والوحدات السكنية، وتحميل السكان بتكاليف المرافق والخدمات بأسعار مبالغ فيها حيث ضاعفت الوزارة أسعار تعريفة مياه الشرب والكهرباء في المدن الجديدة عن القاهرة وباقي المحافظات بحجة تغطية تكاليف إنشاء محطات المياه ومحطات توليد الكهرباء بتلك المدن، بل أن التقرير كشف عن هجرة كثير من سكان هذه المدن لها وعودتهم للعيش مرة أخرى في القاهرة بسبب هذه المشكلات، كذلك كشف التقرير أن الوزارة لم تتبع عند تخطيط المجتمعات الصناعية بهذه المدن إقامة صناعات متكاملة ومتجانسة وإقامة تجمعات سكنية لهم قريبة من أعمالهم وهو ما دفع العاملين بهذه المصانع إلى الاحتفاظ بمساكنهم في القاهرة والذهاب منها لأعمالهم ثم العودة إليها.

ونتيجة لكل هذه المشكلات لم تفلح المدن الجديدة في جذب السكان إليها ومن ثم حل مشكلة الاسكان في مصر ولو جزئيا، ونتيجة لهذا الفشل الذي عانت منه هذه المدن الجديدة قررت وزارة الإسكان منذ عامين تقريبا تحويل هذه المدن إلى شركات قابضة والمشكلة التي حالت دون تنفيذ هذا القرار حتى الآن هي مشكلة الديون التي تعاني منها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تتراوح بين ٨ إلى ١٠ مليارات جنيه وفقا لبعض التقديرات.. ولكن هل ينجح قرار تحويل المدن إلى شركات قابضة في حل مشكلات هذه المدن؟

توجه شمولي

يجيب على هذا التساؤل الدكتور محمد عبدالباقي إبراهيم الأستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية مشيراً إلى أن نتيجة لفشل الدولة في إدارة هذه المدن فكرت في إشراك القطاع الخاص في إدارتها وذلك أولاً من خلال مجالس الأمناء بها والذي يمثل فيه رجال الصناعة والسكان، إلا أن هذا النظام فشل في كثير من المدن، ورغم أن القانون ينص على تحويل المدن للحكم المحلي بعد إنشائها إلا أن هذا القانون لم يطبق سوى على مدينة السادات فقط، أما باقي المدن الجديدة فمازالت تحت سيطرة وزارة الإسكان رغم القصور الشديد في إدارتها وتشغيلها لذلك فكرت الدولة في تحويلها لشركات قابضة ولكن هذا التوجه الشمولي في اتخاذ القرارات يجعلها قرارات

نعمان جمعه
مرشح الوفد
معايا يا شعب.. نغير مصر بجد

من برنامج حزب الوفد

- عدم جواز انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه لأكثر من مدة أخرى على أن تكون المدة الواحدة ست سنوات واستقلالهما التام عن الأحزاب السياسية.
- ضبط سلطات رئيس الدولة في اعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وقبول أو رفض الموازنة العامة للدولة.

خاوية من السكان تسير عدة ... الخضراوات والسلع لعدم وجود رقابة ... الوضع ليس أفضل كثيراً في الشيخ ... وليست وزارة للسكان، الخراب بعينه

خاطئة، فهذه القرارات لا تتخذ بناء على دراسة متكاملة وإنما بناء على رأي أهل الثقة وليس أهل الخبرة، وكان من المفترض أن يطبق هذا القرار على نطاق ضيق ثم يتم تقييمه ويعمم على باقي المدن لو ثبتت جديته.

أضاف: تجربة المدن الجديدة في مصر اعتمدت على الخبرة الأجنبية في هذا المجال مثل الإنجليزية والفرنسية والسويدية وتناست الدولة الاستعانة بالخبرة المصرية إلا في مراحل متأخرة جداً، وتم اختيار مواقعها بأسلوب سيادي دون وجود محاور للتنمية، كما تفتقد هذه المدن إلى حسن الإدارة وتنمية الموارد نتيجة لعدم مرونة الهيكل الإداري والتنظيمي لهذه المدن والذي يعتمد على خبرات موظفي الدولة السابقين وليس أصحاب الفكر المرن الذي يتناسب مع طبيعة هذه المدن ومشاكلها، ومن ثم تفاقمت مشكلات المدن الجديدة وفشلت كل محاولات حلها ولو كانت الدولة تبنت فكرة إنشاء مصر الجديدة - والتي تعد من أنجح المدن الجديدة التي تم إنشاؤها خلال القرن الماضي - من حيث تنوع أنماط الإسكان وعدم وجود انفصال بينها وربط المدينة الجديدة بشبكة من وسائل المواصلات السهلة والرخيصة لتم جذب السكان والمستثمرين، وخلق محاور تجارية في هذه المدن وعدم انفصالها عن المجتمع، وربط المدينة بمجموعة من الخدمات المتكاملة التي تشكل عناصر جذب وتضفي عل كل مدينة طابعا خاصا بها، ولو اتبعت الحكومة هذه القواعد لأنشأت مدناً جديدة نجحت في استيعاب الزيادة السكانية والقضاء على أزمة الإسكان داخل القاهرة.

مدن عمل وإقامة

الدكتور مصطفى حشيش قال ان هذه المدن انشئت لتكون مدن عمل وإقامة، ولكن هذا لم يتحقق على أرض الواقع، لذلك لابد من ربط هذه المدن ببعضها البعض وبالقاهرة من خلال شبكة مواصلات جيدة لحل أزمة الانتقال منها وإليها.

وأشار الى أن تحويل هذه المدن إلى شركات قابضة لن يقضي على مشاكلها فهناك عدد كبير من الهيئات تم تحويلها لشركات قابضة وزادت مشكلاتها. والحل الأمثل لمشكلة هذه المدن هو استقلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وإعادة هيكلتها وإعادة النظر في هياكل إدارة هذه المدن بحيث يكون رؤساء أجهزة المدن مهندسي تخطيط عمراني، أو مهندسين معماريين ولا يبقى رئيس الجهاز في موقعه أكثر من ٣ أو ٤ سنوات على الأكثر ومحاسبة رؤساء المدن على أعمالهم حساباً دقيقاً، وتفعيل دور مجالس الأمناء فأفضل وضع لهذه المدن هو فصل الإدارة عن الملكية حتى لو ظلت الهيئة تابعة لوزارة الإسكان فيجب أن تكون إدارة هذه المدن مستقلة، مع ضرورة إنشاء مجلس أعلى للتخطيط القومي لرسم السياسات العمرانية على مستوى الجمهورية ووجود مجلس أعلى للتخطيط الإقليمي لكل إقليم من أقاليم مصر ويتولى رئاسة هذه المجالس مهندس تخطيط مدن ويطالب الدكتور حشيش بضرورة تعديل على جهاز تخطيط استعمالات الأراضي والذي صدر قرار جمهوري بإنشائه منذ فترة وهو تابع لوزارة الزراعة، ويجب أن يشمل التعديل نقل تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية على أن يرأسه مهندس تخصص تخطيط عمراني، وليس وزير الزراعة وهذا الجهاز يتولى تحديد استعمالات الأراضي، والامتداد العمراني للمدن الجديدة.

ذبح المواطنين

المهندس حسين جمعة رئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية أكد ان المدن الجديدة فكرة جيدة ولكن تنفيذها شابه الكثير من أوجه القصور، فهذه المدن ليست بها مرافق ولا خدمات، ولم تنشأ بطريقة المدن المتكاملة التي تضم أماكن الإقامة وفرص العمل ومناطق الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس وتوفير الامكانيات اللازمة بهذه المرافق، ونتيجة لهذا القصور أصبحت هذه المدن غير جاذبة للسكان وحتى حينما فكرت الحكومة في وضع حل لمشكلاتها وتحويلها لشركات قابضة لم يكن حلاً فعليا لان هذه الشركات ستحاول تحقيق مكاسب بأي شكل وسيكون الثمن هو ذبح المواطنين وبذلك ستقضي الدولة تماما على فكرة جذب هذه المدن للسكان بل ان من يقطن فيها سيهجرها، وأضاف إذا أرادت الدولة تحقيق الهدف من إنشاء هذه المدن فعليها خلق أفكار جديدة لاقناع الناس بالسكن فيها مثل الإيجار التمليكي، والاستعانة بشركات إدارة متخصصة لإدارة هذه المدن بشكل اقتصادي سليم والعمل على تنمية مواردها، وفرض آلية للسيطرة على أسعار الوحدات والأراضي فيها، وإنشاء مدن جديدة بالقرب من المحافظات التي توجد بها مناطق عشوائية كثيرة مثل الدقهلية التي توجد بها ١٢٠ منطقة عشوائية ولا توجد بها أي مدينة جديدة.

أهالي مدينة السادات مهددون بالطرد الجماعي بعد الانتخابات

هنعمل إيه العيال كتير والعيشة غالية.

نفس الزحام يكون على منافذ بيع الخبز وهو ردي، للغاية، وغير مكتمل النضج ولا يصلح حتى أن تأكله الماشية. قد سبق وتقدمنا بأكثر من شكوى لتحسين أحوال العيش وتوفيره ولا مجيب. نفس المشكلة يؤكدها محمد خليفة سائق من سكان السادات ويقول: حتى على سوء حالة الرغيف لا نجده فالأفران تغلق أبوابها بعد الساعة الواحدة وتصبح تحت رحمة الرغيف السياحي.

طرد جماعي

أهل مدينة السادات يعيشون مأساة كبرى تهدد وجودهم وأمنهم واستقرارهم فأعداد كبيرة منهم مهددون بالطرد من مساكنهم.

تقول ليلى منصور: حصلنا على شقة منذ ٨ سنوات وعلينا أقساط سنوية ٩٥٠ جنيهاً وربع سنوية ٧٠٠ جنيه وزوجي عامل وتراكمت الأقساط علينا ولا نستطيع دفعها، وبالتالي نحن مهددون بالطرد.

ويضيف محمد إبراهيم كامل: أغلب الشبان من [illegible] يضطرون لبيع شققهم ويواجهون التشرد بسبب ارتفاع قيمة الأقساط.

ويؤكد إسماعيل شعبان لدي شقة منذ عام ٩٩ القسط ٧٤٠ جنيهاً شهرياً إذن أنا مطالب بدفع ١٨٠٠ جنيه كل ٣ شهور وألف جنيه كل سنة ومبالغ ضخمة ونحن لا نستطيع دفعها.

وتسلمنا جوابات طرد من الشقق وهذه المشكلة يعاني منها سكان المنطقة الحادية عشرة والرابعة والثانية، أغلبهم عاجزون عن السداد، كما تنتشر ظاهرة البيع من الباطن والتي يتكبد الأهالي بسببها مبالغ طائلة.

تقول نادية عثمان: اشترينا شقتنا من ساكن كان قد اشتراها من مالك آخر وجميعهم لم يدفعوا الأقساط التي وصلتهم من البنك تنذرهم بالطرد أو دفع المبالغ المتأخرة، وتقول: من أين نأتي بكل هذه المبالغ والأحوال تسوء كل يوم، فأزواجنا يتعرضون لمشاكل في العمل بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى إغلاق عدد كبير من المصانع، والمصانع التي تعمل تؤخر صرف الرواتب وأقساط الشقق مرتفعة فمن أين نأتي بها؟!..

وتضيف: المشاكل تطاردنا هنا في كل مكان فأفران العيش مزدحمة دائماً، رغم رداءة العيش وسوء شكله وطعمه، والمنطقة الثامنة بالمدينة لا توجد بها مدرسة ابتدائية ونضطر إلى إلحاق أبنائنا في مدارس بعيدة ونتحمل تكاليف توصيلهم إليها فلماذا لا يتم إنشاء مدرسة قريبة لتخدم سكان هذه المنطقة.

وتضيف فاطمة عبدالحق: أقساط الشقق قسمت ظهورنا، فالقسط السنوي يقدر بـ ١٠٠٠ جنيه، بالإضافة إلى ٣٢٠ جنيهاً قسط ربع سنوي، وهذه الأقساط أهلكتنا ولم نعد قادرين على الدفع بل إن الأقساط تراكمت علينا وأصبح علي ٩ آلاف جنيه وزوجي يعمل بأحد المصانع وليس لنا دخل آخر سوى راتبه، وفوجئنا بالبنك يمنحنا فرصة حتى ١٥/٩ القادم فقط إذا لم ندفع هذه المبالغ فسيتم طردنا أي أن الحكومة منحتنا فرصة حتى الانتخابات فقط لتطردنا بعدها في الشارع، ونائب الدائرة أحمد عز لم يفعل لنا شيئاً، ورغم اننا طالبنا، مراراً بمد مدة القرض حتى تقل قيمة الأقساط السنوية وربع السنوية إلا أن المسئولين بالبنك والجهاز تجاهلوا مطالبنا وفوجئنا بهم يهددوننا بالطرد».